الشراكة بين مدارس التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية (تحديات وخيارات)

اعداد

جمال فرحات علي

المدرس المساعد بقسم أصول التربية

أ.د / يوسف سيد محمود عيد
أستاذ ورئيس قسم أصول التربية
وعميد الكلية الأسبق
كلية التربية – جامعة الفيوم

د. سلوى رمضان محمد
مدرس أصول التربية
كلية التربية – جامعة الفيوم

مقدمة:

في ظل التقدم التكنولوجي، وفي عصر اقتصاد المعرفة، يُعد رأس المال البشري أحد أهم العناصر في العملية الإنتاجية، والذي يجب أن يعد من خلال مجموعة من المؤسسات منها مؤسسات التعليم والتدريب الفني، وربطها باحتياجات سوق العمل، تخطيطًا وتنفيذًا، حيث إن التعليم الفني في ظل متطلبات هذا العصر، لا يمكن أن يعمل بمعزل عن مؤسسات الإنتاج والتي تمثل سوق العمل لخريجيه من ناحية، وأداة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي، إذا اعتمد على قوى بشرية مدربة تدريبًا جيدًا، بما يتطلبه سوق العمل المحلي والعالمي من كفايات من ناحية أخرى.

ونظرًا لأن مخرجات التعليم الثانوي الفني الصناعي من حيث الكم والنوع والمستوى تُعد من المحددات الأساسية لهيكل القوى العاملة في المجتمع المصري؛ فالمناهج الدراسية وأساليب التعليم وطرق إعداد الطلبة في كل مستوى منه، هي التي ترسم ملامح هرم العمالة ومقدار المهارات المتوفرة فيه ومستوياتها وأنواعها، ومقدار تكاملها مع بعضها وتوزيعها المتوازن مع احتياجات المجتمع؛ مما يدفع إلى ضرورة ربط المناهج والبرامج بالعمل المنتج، من خلال التنسيق الفعال وبناء شراكة بين مؤسسات الإنتاج ومدارس التعليم الثانوي الصناعي[1] للخروج بالتعليم الفني بصفة عامة والتعليم الصناعي بصفة خاصة من أزمته الراهنة ومواجهة هذه المشكلات والتحديات التي تواجهه.

وبرز مفهوم الشراكة التربوية في ستينيات القرن العشرين، في إطار التحولات التي عرفتها أدوار كل من المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع الأخرى، من خلال رؤية جديدة لهذه الأدوار لتحقيق التعاون والتكامل بين كل الأطراف للنهوض بالعملية التعليمية ومواجهة ما يعتريها من مشكلات [٢].

وهذه الشراكة تأتي نتيجة رغبة قومية لتطوير التعليم بصفة عامة وفي القلب منه التعليم الصناعي، الذي لا يستطيع فرد ولا مؤسسة ولا وزير ولا وزارة أن تقوم بذلك بشكل منفرد؛ مما يفرض ضرورة تكاتف وتعاون ومشاركة كافة المؤسسات والجهات المعنية داخل المجتمع لتطوير التعليم الفني الصناعي في مصر بشكل يواكب متطلبات سوق العمل المصري والعالمي، وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات، فذكرت دراسة (رسمي عبد الملك، ٢٠٠٣) [٣] أن الشراكة المجتمعية تعمل على تشجيع ذوي الخبرة في جميع التخصصات على تقديم ما لديهم من آراء ومعلومات تفيد في تطوير العملية التربوية. كما توصلت دراسة (جورجيت دميان جورج، ٢٠٠٤)[٤]، ودراسة (محمد توفيق سلام، ٢٠٠٥)[٥] إلى أن المشاركة المجتمعية باتت ذات أهمية خاصة لمجموعة من العوامل، أهمها الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي واجهها ويواجهها المجتمع المصري وارتفاع تكلفة التعليم، مما يجعل وزارة التربية والتعليم لا تستطيع أن تفي بتحقيق ما يطمح إليه المجتمع من تقديم الخدمة التعليمية والتربوية على الوجه الأكمل. كما ذكرت دراسة (رنده عبد المنعم، ٢٠٠٦)[٦] أن الجهود الشعبية من أهم المصادر الإضافية في دعم تمويل التعليم في مصر. وأكدت دراسة (حسنية حسين عبد الرحمن، ٢٠٠٨)[٧] على ضرورة الربط بين المصانع والمدارس الفنية الصناعية لكي يعملا معًا في منظومة متكاملة. وتوصلت دراسة (أسماء مراد،٢٠١٧)[٨] إلى ضرورة مشاركة مؤسسات المجتمع المحلي في تطوير التعليم الفني المصري.

كما أكدت العديد من الدراسات الأجنبية على أهمية الشراكة بين التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية بصفة عامة، وكذلك أهمية هذه الشراكة في إحداث التنمية المنشودة للعديد من الدول، فذكرت دراسة (Ramlee Bin Mustapha, 1999) [٩] أن القطاع الخاص في ماليزيا يرغب في الدخول في شراكات مع التعليم المهني والتقني إذا كانت الوزارة مستعدة لتوفير حوافز مناسبة لأهمية ذلك في تطوير التعليم المهني. وتوصلت دراسة (Zuwei Shi,2000)[١٠] عن التعليم الفني في الصين إلى ضرورة تأسيس مراكز مهنية إقليمية، تقيم ورش ومصانع توفر مواقع التدريب ذات الصلة لطلاب التعليم المهني؛ تمكنهم من التعلم بشكل أكثر فاعلية، وذلك بامتلاك مجموعة من المهارات والكفايات المهنية، ومن ناحية أخرى فإن هذه الورش والمصانع تعمل ككيانات اقتصادية لإنتاج احتياجات السوق المحلي بما يحقق أرباح تستخدم لتطوير التعليم الثانوي المهني. وأكدت دراسة (Chich-jen Shieh, 2003)[١١] عن التعليم الفني في الصين على ضرورة بناء أطر يعزز فيها التعليم الاقتصاد المحلي، ويؤدي فيها الاقتصاد إلى تنمية التعليم، وذلك من خلال تلبية احتياجات المجتمع من التنمية الاقتصادية بتوفير آليات علمية لتفعيل سوق العمل. وفي دراسة عن العلاقة بين التعليم وسوق العمل قارنت بين ألمانيا وفرنسا (Charlotte Lauer, 2005)[١٢] أكدت على أهمية الربط بين التعليم الفني وسوق العمل، من خلال ما توصلت إليه بأن الكفاءة الخارجية للتعليم المهني الأساسي في ألمانيا أفضل من فرنسا، حيث لا يزال التعليم المهني في فرنسا نظريًا، وأقل ارتباطًا بسوق العمل مقارنة بألمانيا. وتوصلت دراسة (Maureen S. Murray and others, 2010)[١٣] إلى ضرورة إنشاء شراكات ناجحة بين المدارس والمؤسسات الصناعية، وأكدت على أهمية تقديم الدعم الإداري والتدريبي من قبل المجتمع للمدارس لزيادة الفاعلية التعليمية لها. وجاءت دراسة (Norbert Joseph Thomes, 2012) [١٤] عن الشراكة بين قطاع الأعمال وكليات المجتمع للتعليم الفني، والتي توصلت إلى أن أصحاب العمل يدركون أن الاستثمار لتنمية رأس المال

البشري هو مسئوليتهم، وكانوا مستعدين لتوفير بعض الوقت والمال لذلك، لكنهم أكدوا أنهم لا يريدون تعليم جميع المهارات للموظف الجديد وحدهم، فيجب أن يكون ذلك بالتعاون مع الكلية. وتوصلت دراسة (Vincent N. Record, 2012) [١٥] عن تنمية الشراكة بين المجتمع والمدرسة، إلى أن الشراكة بين المدارس والمجتمع المحلي أصبحت لا غنى عنها، لتعويض النقص في الموارد، وتطوير علاقات طويلة الأمد ومفيدة للطرفين؛ لتدعيم تحصيل الطلاب، كما تستفيد المدارس من تحسين التصنيف الخاص بها نتيجة إعداد خريجين أكثر كفاءة. وذكرت دراسة (Derek J. Dachelet, 2014) [١٦] عن دور رؤساء الجامعات في تكوين شراكة مع قطاع الصناعة، إلى أن رئيس الجامعة له دور مؤثر في عملية تكوين الشراكة من خلال توفير الرؤية المبدئية للشراكة وتحفيزها وتخصيص الموارد اللازمة لإنجاح هذه الشراكة.

ويتضح من هذا العرض، وكما أكدت العديد من الدراسات أن الشراكة بين التعليم الصناعي ومؤسسات المجتمع المختلفة، لها دور مهم في تشجيع أصحاب الخبرة في تقديم ما لديهم من خبرات ضرورية لتطوير منظومة التعليم الصناعي بما يحقق متطلبات العمل والإنتاج، كما أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع المصري، تفرض ضرورة توفير مصادر إضافية لتمويل التعليم الصناعي، لعدم قدرة الدولة وحدها على الإنفاق على هذا النوع من التعليم، والذي يحتاج إلى إعداد خاص بتجهيزات عالية الثمن من الورش والأدوات الحديثة والكبيرة التي تواكب متطلبات الصناعة الحديثة، إضافة إلى خصوصية هذا النوع من التعليم والذي يحتاج إلى تشارك العديد من الجهات في إدارته، وفي وضع الخطط، وتطوير المناهج الخاصة به، نظرًا لأهميته وتعدد الجهات المستفيدة منه.

والشراكة بين التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية في مصر، من الموضوعات القديمة التي تدرب بجذورها في عمق التاريخ، حتى قبل بعض التجارب العالمية في

هذا المجال، والقانون المصري قد نص على مثل هذه الشراكات، فقد نص قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ في الباب الثالث في المادة ٣٢ على انه يكون في كل مدرسة فنية مجلس ادارة تمثل فيه قطاعات الانتاج والخدمات المعنية لمعاونة ناظرها او مديرها في الادارة ويصدر بتشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته قرار من المحافظ المختص " ونصت المادة ٣٤ على انه " يجوز للوحدات المحلية المختصة وقطاعات العمل والانتاج ان تستفيد من امكانيات هذه المدراس في رفع المستوى المهني لاصحاب المهن والحرف والعمال في دائرة المحافظة "[١٧].

لكن وكما أكدت العديد من الدراسات أن هذه الشراكة تعاني العديد من المشكلات: التي تضعف هذه الشراكة وتعيق تحقيق الأهداف المرجوة من ورائها. فعلى سبيل المثال أكدت دراسة (محمد شكري وزير وآخرون،٢٠٠٣)[١٨] أن التنسيق بين المدارس الصناعية بمدينة العاشر من رمضان والمصانع الموجودة بالمدينة، من حيث تلبية المدارس لاحتياجات الصناعة من العمالة الماهرة دون المتوسط. وتوصلت دراسة (عبد الله بيومي وآخرون،٢٠٠٤) [١٩] إلى: قلة إدارك القائمين على تدريب طلاب التعليم والتدريب المزدوج في المصانع بنوعية وكيفية التدريب، وضعف التفاعل الحقيقي بين وحدة المشروع والعاملين بالمدرسة. كما أكدت دراسة(حسنية حسين عبد الرحمن، ٢٠٠٨)[٢٠] على ضعف مشاركة المتخصصين بمواقع العمل والإنتاج في وضع وتطوير مناهج التعليم الثانوي الصناعي. كما توصلت دراسة (عبد الكريم محمد أحمد، ٢٠٠٨)[٢١] إلى: قلة ارتباط مجالات الشراكة بأولويات الإدارة المدرسية وبأولويات المجتمع، وضعف اتفاق مجالات الشراكة مع ميول واحتياجات بعض فئات المجتمع. وتوصلت دراسة (شامية جمال،٢٠١٢)[٢٢] إلى:أنه لا توجد لجان استشارية من رجال الصناعة المحلية يشاركون في التخطيط للمدرسة الثانوية الصناعية، وعدم مشاركة المدرسة الثانوية الصناعية الجمعيات الأهلية في مشاريع لها عائد. وتوصلت دراسة (أسماء مراد،٢٠١٧) [٢٣] إلى: ضعف مشاركة مؤسسات المجتمع المحلي في تقييم مخرجات التعليم الفني، وضعف الشراكة الفاعلة بين

قطاعات سوق العمل والتعليم الفني بشأن توجيه برامج التعليم والتدريب وفق متطلبات سوق العمل.

مشكلة الدراسة:

ومن العرض السابق لبعض الدراسات السابقة يتضح أن: العديد من الدراسات أكدت على أهمية الشراكة بين مدارس التعليم الفني والمجتمع والتي باتت لاغنى عنها، وأن الجهود الشعبية من أهم مصادر تمويل التعليم الفني. إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه التعليم الفني كما اشارت إليها هذه الدراسات ولعل منها النمط الاقتصادي السائد، والنظرة الدونية من قبل المجتمع لمخرجات للتعليم الفني وطلابه ومعلميه، كما لا زال التنسيق بين التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية ضعيفا ولا يلبي احتياجات تطوير هذا التعليم، ولمواجهة هذه التحديات وغيرها فإن هناك العديد من الخيارات التي يمكن طرحها والبحث فيها وكيفية الاستفادة منها وهذا ما تمثله مشكلة الدراسة الحالية.

منهج وإجراءات الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي للوقوف على أهم التجارب المصرية في مجال الشراكة بين التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية في حقب مختلفة مر بها المجتمع المصري، وقام الباحث بزيارة ميدانية لبعض المدارس الموجودة داخل بعض المصانع الحكومية والخاصة (مدرسة الحديد والصلب بحلوان، مدرسة الغزل والنسيج بحلوان، مدرسة الأمل لصناعة السيارات، مدرسة مصر الحجاز لمركبات الفينيل، اكاديمية السويدي الفنية وهذه المدارس الثلاث بالعاشر من رمضان) وإجراء مقابلة مع مديري هذه المدارس ومديري بعض المصانع بمناطق السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان وكوم أوشيم حول التحديات التي تواجه فكرة الشراكة وآليات التغلب عليها.

أولا: مفهوم الشراكة:

الشراكة من المفاهيم التي تتقاطع مع بعض المفاهيم الأخرى التي قد يستخدمها البعض بنفس المعنى مثل مفهوم المشاركة، والشراكة لها العديد من التعريفات التي يمكن اختصارها فيما يلي:

قال الله تعالى على لسان موسى عليه السلام: " **وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي**" (٢٤)؛ أي اجعله شريكي فيه، ذكر في صفوة التفاسير: أن موسى عليه السلام طلب من الله أن يكون أخاه هارون شريكا له في النبوة وتبليغ الرسالة، ليعينه ويشد من أزره لما يعلم منه من فصاحة اللسان وثبات الجنان، ولما يعلم من طغيان فرعون وتكبره وجبروته(٢٥). ومن هنا يظهر أن هارون عليه السلام يمتلك فصاحة اللسان وموسى عليه السلام يمتلك العلم والقوة، فكلاهما يشارك في اتمام العمل بما يمتلكه من قدرات.

وفي معجم اللغة العربية المعاصر، شرك، يشرك، شركا، فهو شريك، وشارك في يشارك، مشاركة، فهو مشارِك، والمفعول مشارك. والشراكة: علاقة تقوم على التعاون وتبادل المصالح في شتى المجالات بين كيانين(٢٦).

ويعرفها قاموس "Merriam-Webster" بأنها علاقة قانونية بين شخصين أو اكثر في عمل ما تنتج من تعاقد يربطهما معا وهذه العلاقة تنطوي على تعاون وثيق بين الطرفين وتحدد الحقوق والمسئوليات لكل طرف(٢٧).

وعليه فإنه يمكن تعريف الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجيه اجرائيا على انها: علاقة قانونية تتم بين التعليم الصناعي والمؤسسات الإنتاجيه لتحقيق أهداف محددة في مجالات محدده _ مثل الإدارة والتمويل والتدريب العملي _ يصعب على كل طرف تحقيقها منفردا ويتم خلال هذا الاتفاق تحديد المهام وتوزيع الادوار والمسئوليات بما يحقق الاستفادة القصوى من امكانات كل طرف

وبما يحافظ على هوية واستقلالية كل منهما في ظل نظام للمتابعة والمحاسبية والتطوير المستمر.

ثانيا: أهمية الشراكة بين التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية:

تعود أهمية الشراكة بين التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية للاعتبارات التالية:

- تساعد الشراكة على إعداد الطلاب للحصول على مهنة لا الحصول على وظيفة، وذلك من خلال تزويد الطلاب بالمهارات الشخصية والمهارات الفنية والصفات المطلوبة في أماكن العمل، عن طريق الخبرة المباشرة في ميدان العمل [٢٨].
- تعمل الشراكة على تحقيق الرضا لدى أصحاب الأعمال عن جودة الخريج، وعلى الجانب الأخر تعمل الشراكة على رفع الروح المعنوية وزيادة الدافعية لدى المعلمين والطلاب.
- زيادة مشاركة أصحاب العمل في تقييم برامج التعليم المهني والفني،وفي تحديثها وضمان أن الطلاب قد تدربوا على المهارات المطلوبه لسوق العمل، وحصولهم على الكفايات اللازمة، مما يزيد من فرص العمل أمامهم في سوق العمالة المحلية والعالمية[٢٩].
- القدرة على الاستجابة السريعة للتغيرات الهيكلية في سوق العمل وأنماط الإنتاج، فعند بروز الصناعات عالية التقنية في اقتصاد كوريا الجنوبية، تم استحداث نظام جديد عام ١٩٩٤م، يتم بمقتضاه الدراسة لمدة عامين في المدارس الفنية، ثم التدريب العملي لمدة عام في المصانع[٣٠].
- يوفر نظام الشراكة عمالة ماهرة وفق مواصفات ومعايير تم تحديدها من قبل الدولة والمستثمرين واصحاب المصانع والشركات وهذا يشير الى ارتفاع مستوى الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي [٣١].

- ان التربية والتعليم قضية عامة تشغل كل الناس وتمس حياتهم وحياة ابنائهم الامر الذي يتطلب ضرورة شراكة كل الأطراف والمؤسسات في قضايا وسياسات تعليم وتربية ابناءهم (٣٢).
- ان سرعة التقدم المعرفي والتقني جعل مبدا التعلم المستمر ضرورة لازمة لضمان ارتفاع معدلات الاداء والانتاج(٣٣).
- تحقق الشراكة التكامل بين التعليم النظري في المدارس والتدريب العملي في المصانع والمؤسسات الانتاجية والتكامل بين الجهود الحكومية وغير الحكومية (٣٤).
- تقدم الشراكة موارد اضافية سواء كانت هذه الموارد مادية أو بشرية للمؤسسات التعليمية من خلال رجال الاعمال والمصانع نظرا لتراجع التمويل المقدم لهذه المؤسسات التعليمية (٣٥).
- تتعد الشراكة فرصة جيدة لتحقيق تعليم فني موجه ومطور من اجل المستقبل واعداد المتدربين اعدادا ملائما واكسابهم الكفايات الرئيسية المستقبلية المطلوبة(٣٦).

ثالثاً: أهم التحديات التي تواجه الشراكة بين التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية:

هناك العديد من التحديات التي تواجه الشراكة بين التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية في مصر، ولعل من أبرز هذه التحديات مايلي:

١- عدم الثبات في النمط الاقتصادي لمصر في العصر الحديث:

إن المتأمل لمسيرة النظام الاقتصادي المصري في العصر الحديث، يجد أنه قد مر بمجموعة من التغيرات الجوهرية في الحقب المختلفة والتي كانت نتيجة لتغير النظام السياسي للدولة المصرية في كل فترة؛ فقد أسس محمد علي وأسرته ميلاد الرأسمالية المصرية، فتم تأسيس أول مجلس للنواب في عهد الخديوي اسماعيل ضم

في معظمه فئات الأعيان من المصريين، كما تحكم مجموعة من الأعيان من ملاك الأراضي في عائدات تصدير القطن المصري بالسوق الرأسمالي العالمي(٣٧).

وانعكس ذلك على التعليم الفني حيث انشأ محمد على مدرسة العمليات التي يتدرب طلابها في المصانع والورش التابعة للدولة وأرسل البعثات. وأسس للتعليم التقني والفني من خلال العديد من مدارس التعليم الفني والتي ربطها بالمصانع ومراكز التدريب.

وبعد ثورة ١٩٥٢ تم التوجه لتأسيس اقتصاد اشتراكي، وفي منتصف الستينات (١٩٦٥)، ومع توجه الدولة لنظام الاقتصاد الاشتراكي الموجه مركزيا، بدأت مرحلة رأسمالية الدولة عقب حركة التأميمات الواسعة، وأصبحت الدولة هي الصانع الوحيد، وامتلكت أدوات الإنتاج الاقتصادي وتكونت دولة أبوية الطابع تتولى الفرد من المهد إلى اللحد(٣٨).

ووفقا لهذا النمط كان نمط الشراكة مع التعليم الصناعي تابع للدولة من خلال مصانع القطاع العام، مثل مصنع الحديد والصلب والغزل والنسيج، ومراكز التدريب الخاصة بمصلحة الكفاية الإنتاجية، وفي كل هذه الأنماط تولت الدولة بمؤسساتها الصناعية تكوين شراكة بين التعليم الفني ومؤسسات الإنتاج لتخريج الفنيين الذين تحتاج إليهم هذه المؤسسات.

وجدير بالذكر أن في هذه الفترة ظهرت بعض التوجهات الوطنية لتأسيس اقتصاد الدولة المصريةولعل من أهمها ما أسسه طلعت حرب، إلا أن أهم ما يمكن الاطلاع عليه من تجارب الشراكة بين التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية في مصر تجربة محمد سالم تلك التجربة الرائدة والتي كان هدفها وطنيا ونابعا من رغبة ماضية لتخريج أجيال من الفنيين الذين يدعمون الصناعة الوطنية.

وفي السبعينات تم اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي في اكتوبر ١٩٧٤، وما ترتب عليه من تخل الدولة والقطاع العام عن دورهما القيادي في عملية التنمية

الاقتصادية والاجتماعية [٣٩]. وكان هدف الدولة في هذه المرحلة هو تفكيك رأسمالية الدولة وتحقيق التراكم الرأسمالي وصدرت الكثير من القوانين من أبرزها قانون(٤٣)لسنة ١٩٧٤م والذي عمل على تشجيع المستثمرين العرب والأجانب وبدأ دخول المستثمرين في مجالات استثمار ذات طابع سيادي مثل التعدين، والتصنيع، والنقل، والثروة المائية، والبنوك.ومن أبرز انعكاسات سياسة الانفتاح أن شهد منتصف السبعينيات نموا هائلا في الواردات السلعية وطغى النمط الاستهلاكي على المجتمع نتيجة المساعدات المقدمة من بعض الدول العربية، وتحويلات المصريين العاملين في دول الخليج [٤٠].

وفي هذه الفترة زادت معدلات البطالة وخاصة من خريجي التعليم الفني، نتيجة للنمط الاستهلاكي الذي تميز به النشاط الاقتصادي المصري، وتراجع الإنتاج وقلة الحاجة للأيدي العاملة نتيجة لزيادة الاستيراد خاصة من السلع الاستهلاكية على حساب الإنتاج.

وفي نهاية الثمانينات، عمقت الدولة سياسة الخصخصة وساد نمط اقتصاد السوق الحر، مما انعكس بشكل مباشر على تراجع دور الدولة في ما تقدمه من خدمات في مجال التعليم والصحة والاسكان والتوظيف والرعاية الاجتماعية، إضافة الى انتشار البطالة وسوء توزيع الدخل [٤١]. وقدمت الدولة الكثير من التسهيلات للقطاع الخاص مثل قانون الايجار الجديد (رقم٣٦ لسنة ١٩٩٢) وقانون الضرائب الجديد، والذي أعفى منشأت استصلاح الاراضي وتربية الدواجن ومصايد الأسماك من الضرائب لمدة عشر سنوات من بداية النشاط، كل ذلك جاء في مصلحة الرأسمالية المصرية التي ينتمي جزء كبير منها إلى طبقة البيروقراطية الحاكمة، وظهرت فئة استطاعت التزاوج بين السلطة والثروة، واحتكرت مفاتيح توليد الثروة، مما أدى لخضوع الدولة لصندوق النقد الدولي عام ١٩٩١ وخروج الدولة من عمليات

الاستثمار المباشر في الصناعة والزراعة، وتحرير سعر الصرف، وتخفيض النفقات العامة، وخصخصة معظم شركات القطاع العام [٤٢].

ونتيجة لتراجع دور الدول، وسيطرة مجموعة من رجال الأعمال على النشاط الصناعي في مصر، اصيبت البقية الباقية من المؤسسات الصناعية الحكومية بالضعف الشديد والأهمال شبه المتعمد، إما لهجرة الكفاءات الموجودة بهذه المؤسسات إلى مصانع القطاع الخاص، أو خدمة لرجال الأعمال الذين يعملون في نفس النشاط، وخير دليل على ذلك مصنعي الحديد والصلب والغزل والنسيج بحلوان حيث تحولا من مصانع رائدة يغطي إنتاجها منطقة الشرق الأوسط إلى مجموعة من الأطلال التي تعبر عن ماضيها العريق. وتبع ذلك ضعف شديد أصاب تجارب الشراكة القديمة بين التعليم الفني وهذه المؤسسات فنتيجة لتوقف هذه المصانع توقف تدريب الطلاب فيها وأيضا توقف تعيين خريجي المدارس المنشأة داخل هذه المصانع والتي أنشأت في الأساس لتوفير العمالة الماهرة اللازمة لهذه المؤسسات مثل مدرستي الصلب والغزل والنسيج بحلوان.

وبدأ نمط اخر من الشراكة تمثل في شراكة بعض رجال الأعمال من أصحاب المؤسسات الإنتاجية الخاصة في المساهمة طواعية في تطوير التعليم الفني من خلال التدريب أو المساهمة في تمويل التعليم الفني أو من خلال إنشاء مدارس فنية داخل المصانع كما سبق ذكره.

٢- الثلاثية التي يشهدها القطاع الصناعي في مصر؛ فهناك الشركات العامة(الحكومية)، وشركات قطاع الأعمال، وشركات القطاع الخاص:

يوجد في مصر ثلاثة أنواع مختلفة من الشركات العاملة في المجال الاقتصادي للدولة وهي: شركات القطاع العام هى الشركات المملوكة بالكامل للدولة ويخضع العاملين بها للقانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٨٣، وشركات قطاع الاعمال هى شركات القطاع العام التى تم تخصيصها طبقا للقانون رقم(٢٠٣) لسنة ١٩٩١ وتساهم

الحكومة فى راس مالها ويخضع العاملون بها لقانون العمل الخاص رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣، والشركات الخاصة وهى شركات مملوكة للأفراد أو مؤسسات خاصة وتخضع لقانون العمل الخاص السابق ذكره [٤٣].

وتختلف درجة تأثير كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة وفقا للفترة الزمنية، ووفقا لنظام الحكم السائد كما ذكر في المحور السابق، ففي الفترة الناصرية في مرحلة رأسمالية الدولة كانت الدولة وشركات القطاع العام هي المسيطرة على النظام الاقتصادي في مصر بشكل كلي، وفي فترة الانفتاح الاقتصادي ظهرت شركات قطاع الأعمال نتيجة توجه الدولة الى بيع جزء من شركات القطاع العام لتفكيك رأسمالية الدولة في الذي حدث في الفترة السابقة ولتكوين التراكم الرأسمالي عن طريق الاستثمار الخاص والاجنبي، وفي التسعينيات وفي ظل سياسة السوق الحر وسياسات صندوق النقد الدولي، ازدهرت الشركات الخاصة على حساب الشركات المملوكة للدولة نتيجة امتلاك مجوعة من رجال الأعمال السلطة مع الثروة أو التأثير في القرار السياسي، مما أدى إلى كساد في شركات القطاع العام وازدهار في قطاع الشركات الخاصة.

وأدت الخصخصة إلى انسحاب الدولة المستمر من النشاط الاقتصادي والخدمي ونقل ملكية الشركات للقطاع الخاص، وذلك للتخلص من الوحدات الاقتصادية الخاسرة نظرا للفساد الإداري وتحويلها إلى وحدات اكثر ربحية (هذا السبب الدعائي الذي أعلنته الدولة لحشد الرأي العام)، لكن كانت هناك أسباب داخلية وخارجية لهذه الخصخصة، لعل من أهم الأسباب الداخلية إضافة للسبب الدعائي، سحب الكفاءات الإدارية والفنية من شركات القطاع العام للعمل في القطاع الخاص، سوء الإدارة في القطاع العام وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية واعتمادها على أهل الثقة مقابل أهل الخبرة، ظهور البطالة المقنعة نتيجة تضخم اعداد العمالة في شركات العام والتهامها لمعظم ميزانية هذه الشركات، ومن أهم وأبرز الأسباب الخارجية تحقيق

الدولة لشروط صندوق النقد الدولي عام ١٩٩١، فقد شكل خصخصة القطاع العام مطلبا أساسيا له وللدول الدائنة وذلك لجدولة الديون الخارجية على مصر، واسقاط بعضها عنها، ومنح مصر قرض الصندوق(٤٤).

ومن سلبيات عملية الخصخصة، أن الدولة قامت ببيع شركات قائمة لها منتجاتها ولها زبائنها في السوق المحلي، مما حرم المجتمع من استثمارات جديدة للقطاع الخاص في المجتمع، كما أن هذه الشركات بيعت بأسعار أقل بكثير من القيمة السوقية لها بل أقل من سعر الأرض المقام عليها الشركة فقط، كما شاب عملية البيع عمليات فساد كبيرة، وأيضا فإن المبالغ المحصلة من بيع هذه الشركات لم تستخدم في استثمارات جديدة بل تم إنفاقها على البقية الباقية من أصول القطاع العام، وعلى سبيل المثال لا الحصر بيع شركات: اسمنت اسيوط، شركة النصر للغلايات(المراجل البخارية)، الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات(شركة البيبسي كولا) (٤٥).

وأدى ذلك بدوره إلى ضعف اهتمام الدولة بالتعليم الحكومي، وخاصة التعليم الفني، وزادت بطالة خريجيه نتيجة لتسريح معظم العمالة في القطاع العام نتيجة الخصخصة، وكذلك لاعتماد القطاع الخاص على عمالة أقل نتيجة استخدام التكنولوجيا التي تعتمد على عمالة أقل، وتخل الدولة عن دورها في الإنتاج، وضعفت تجارب الشراكة القائمة بين التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية للقطاع العام نتيجة ضعف أو توقف هذه المؤسسات عن الإنتاج، وأصبحت تجارب الشراكة الحالية مع التعليم الفني تجارب تطوعية غير منظمة تأتي من بعض رجال الأعمال إما لقيامه بواجبه الوطني من حيث ضرورة المساهمة في تطوير التعليم الفني، أو لحاجته إلى عمالة فنية ماهرة يقوم بإعدادها بنفسه داخل المصنع، لعدم توافر الكفايات اللازمة لسوق العمل في خريج المدارس الفنية الحكومية.

٣- أن الاقتصاد المصري يعتمد في إقامة مشاريعه على نظام تسليم المفتاح، والاعتماد على العمالة الأجنبية بشكل كبير.

أرست خطة مارشال، وهي عبارة عن معونة من الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة إعمار أوربا الغربية بعد الحرب الثانية لهيمنة امريكا على النظام الاقتصادي العالمي. فبالرغم من أن أمريكا كانت الواهب وليست المتلقي إلا أنها وفقا لهذه الخطة أوجدت منافذ وأسواق جديدة لشركاتها في أوربا، وبعد استعادة أوربا عافيتها كانت النزعة الاستهلاكية أصبحت عادة لدى الأوربيون، ليس من خلال هذه الأسواق فحسب بل من خلال الطرق الجديدة التي صدرتها أمريكا إلى أوربا لشراء منتجاتها. وبذلك تحققت خطة مارشال الامريكية ليس في أوربا فقط بل في العالم بأسره من خلال بيع نمط حياتي معين، تكون البضائع الأمريكية جزءاً من هذا النمط [٤٦].

ويظهر ذلك جليا في الدول العربية، وفي مصر فبعد سفر المصريين في السبعينات إلى دول الخليج وتوافر الأموال، أغرق المصريون في الاقبال على استهلاك السلع التي هي بالطبع ليست مصنوعة في مصر، واصبح هذا النمط الاستهلاكي جزءاً من طبيعة الشخصية المصرية، والذي انتقل بدوره إلى مجال الصناعة فكما أكد مديري المصانع والشركات للباحث فإن معظم الماكينات والآلات بل إن شئت فقل كلها والتي تقوم عليها المصانع والشركات هي مستوردة من الخارج، بل ووصل الأمر إلى أبعد من ذلك إلى اعتماد رجال الأعمال على نظام بناء المصنع أو الشركة بنظام تسليم المفتاح، أي أن تقوم شركة أجنبية بإنشاء وتجهيز المصنع وتسليمه على المفتاح لصاحبه، وهذا يؤثر على العمالة المصرية ويزيد من معدلات البطالة ويقلل من فرص بناء شراكات بين أصحاب هذه المصانع وبين التعليم الفني.

رابعاً: فرص الشراكة بين التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية:

توجد العديد من الأمور التي تمثل فرصا لتحقيق الشراكة بين التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية في مصر والتي من أهمها:

١- تفعيل التشريعات التي تدعم الشراكة بين التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية:

هناك العديد من التشريعات التي تنص على وجود شراكة بين التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية في مصر، ومن أهم هذه التشريعات:

- أن الدستور المصري (دستور ٢٠١٤) قد نص في المادة رقم(٢٠) على: " أن تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في التعليم الفني كافة وفقا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل"(٤٧).

- نص قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ الذي يتم العمل به حاليا، في الباب الثالث في المادة (٣٢) على انه " يكون في كل مدرسة فنية مجلس ادارة تمثل فيه قطاعات الانتاج والخدمات المعنية لمعاونة ناظرها او مديرها في الادارة ويصدر بتشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته قرار من المحافظ المختص " ونصت المادة (٣٤) على انه " يجوز للوحدات المحلية المختصة وقطاعات العمل والانتاج ان تستفيد من امكانيات هذه المدراس في رفع المستوى المهني لاصحاب المهن والحرف والعمال في دائرة المحافظة "(٤٨).

- كما أن القرار الوزاري رقم (١٩) بتاريخ ٢٠٠٥/١/٢٦ بتشكيل لجنة عليا لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني وكان من ضمن أعضائها بعض أصحاب العمل والشركات والمجتمع المحلي مثل مهندس / بتر شميدت، مهندس / على أحمد سيد، والأستاذ / محمد فريد خميس وغيرهم (٤٩).

وغيرها من القرارات الوزارية الخاصة بالتعليم الفني والتي تحتوي على ما يمثل الأطر التشريعية لوجود شراكة بين التعليم الصناعي والمؤسسات الإنتاجية في مصر في مجال الإدارة والتمويل والتدريب العملي منذ زمن طويل. ولكن هذه القوانين والقرارات الوزارية لاتحمل الزاما من الدولة لأصحاب المؤسسات بإقامة شراكة مع التعليم الفني كما أكد ذلك مديري المصانع والشركات التي قام الباحث

بزيارتها، وهذا يؤكد على ضرورة تفعيل هذه التشريعات من قبل الدولة من خلال وضع آليات معينة تلزم بها المؤسسات الإنتاجية على إقامة شراكة مع التعليم الفني وتوفر لها في نفس الوقت الحوافز المطلوبة.

٢- الاستفادة من التجارب الوطنية التي بدأت في مصر على اعتبار انها تلائم المجتمع المصري.

(١)**كلية محمد سالم** (وهي من التجارب الخاصة)[٥٠]: نسبة إلى صاحبها الاقتصادي المصري ورجل الصناعة محمد سالم سالم الجبيلي، ولد عام ١٩٠٦م بشارع درب الطاحونة بحي الصوفي، التحق بالمدرسة الصناعية بالفيوم ليتعلم ميكانيكا وكهرباء السيارات، وبعد حصوله على دبلوم الصناعة، أسس له والده ورشة صغيرة لإصلاح السيارات والآلات بناحية قناطر خاسكية بالصوفي (دوران الجنينة حاليًا)، ثم قام بعد ذلك بإنشاء ورشة كبيرة على مساحة فدان كامل مكان الورشة القديمة، وأقام بها أقسامًا لخدمة جميع أنواع السيارات والآلات، واستورد لها أحدث آلات الخراطة واللحام والتجليخ من ألمانيا وإنجلترا. كما ألحق بهذه الورشة معرضًا لسيارات النقل والركاب، ومتجرًا لقطع الغيار، ومحطة للبنزين والسولار والتشحيم وغسيل السيارات، واستراحة للصيانة ومسجدًا؛ فصارت مؤسسة ضخمة متكاملة. وهو من أوائل مؤسسي شركات نقل الركاب في مصر، والتي كانت تغطي كل المحافظات، ومن أهمها: شركة أتوبيس الصعيد، وشركة أتوبيس الشرقية والدقهلية، وشركة أتوبيس خط القنال، بالإضافة إلى شركة أتوبيس فلسطين، والتي ظلت تمارس نشاطها حتى حرب عام ١٩٤٨م، والتي كانت تنقل المجاهدين المصريين للمشاركة في حرب ١٩٨٤م. وبعد وفاة محمد سالم سالم عام ١٩٦٦م، تم تأميم شركاته، وانقسمت « شركة مصر للهندسة والعدد» إلى العديد من شركات القطاع العام. وقد تحولت هذه الورش والمؤسسات في عهده إلى مراكز لتدريب طلاب المدارس الصناعية، وتشغيل

شباب الخريجين من أبناء الفيوم خاصة من خريجي جمعية المحافظة على القرآن الكريم (التي كان على رأس مؤسسيها)؛ حتى سميت ورشة الفيوم باسم « كلية محمد سالم» والتي مازالت تعرف بهذا الاسم رغم توقف نشاطها وبيع أرضها. كما أسس «شركة مصر للهندسة والسيارات»، وسميت بعد ذلك بـــ « شركة مصر للهندسة والعدد»، والتي تحتل إدارتها مكاناً بارزًا في شارع رمسيس بالقاهرة، وقد كانت هذه الشركة من أكبر المصانع الإنتاجية في الشرق الأوسط، وكانت تمد القوات المسلحة بالكثير من احتياجاتها طوال حرب فلسطين عام ١٩٤٨م، وكانت تستقبل شباب جمعية المحافظة على القرآن الكريم بالفيوم بعد تخرجهم، وتعد لهم المساكن اللازمة، وتقيم لهم البرامج التدريبية لمدة خمسة أعوام بمعرفة أساتذة الهندسة بالجامعة، وبأحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية؛ ليتخرجوا بعدها وقد اكتملت شخصيتهم المهنية والوطنية، وأوفد الكثير منهم للاستفادة من التقدم العلمي والفني في الخارج، وبعث مهندسين للحصول على الدكتوراة في الثلاثينات والأربعينات؛ لذا فقد أثبتوا وجودهم فيما بعد في المصانع الحربية، وكانوا أساتذة للأجيال التالية في مجالهم.

(٢) **المدارس الملحقة بالمصانع الحكومية:** ومن أمثلة هذه المدارس:

أ- **مدرسة الحديد والصلب بحلوان:** في البداية أنشئت مدرسة ثانوية صناعية نظام الثلاث سنوات بمبنى مجمع مراكز التدريب بشركة الحديد والصلب المصرية بحلوان بقرار وزاري رقم (١٤٢) لسنة ١٩٧٩م، وسميت المدرسة الثانوية الصناعية المعدنية بحلوان، وكانت تحتوي على (١٢) تخصصًا رئيسًا. ويجوز إنشاء تخصصات أخرى وفقًا لاحتياجات الشركة بقرار من وكيل أول الوزارة للتعليم الفني، وبدأت المدرسة بالعمل منذ العام الدراسي ١٩٧٩/١٩٨٠م(٥١).

أما المدرسة الحالية فتسمى المدرسة الفنية المتقدمة بالحديد والصلب، وأنشئت بالقرار الوزاري رقم (١٤٣) لسنة ١٩٧٩م، وبدأت العمل في العام الدراسي

١٩٨٠/١٩٧٩م، وكانت تسمى مدرسة الحديد والصلب التجريبية الفنية الصناعية بحلوان، ومدة الدراسة بها خمس سنوات، وتهدف إلى تخريج فني أول مساعد مهندس في إحدى التخصصات التي تحتوي عليها والتي كانت وفق قرار إنشائها سبع تخصصات رئيسة بها تخصصات فرعية، ويجوز إنشاء تخصصات جديدة أو إلغاء تخصصات قائمة، وفقًا لاحتياجات الشركة وبقرار من وكيل أول الوزارة للتعليم الفني(٥٢). أما الآن فتحتوي المدرسة على تخصصين فقط وهما تخصص الهيدروليك (التابع لقسم الميكانيكا)، وتخصص نقل ورفع (التابع لقسم السيارات)، ويرجع ذلك إلى أن مصنع الحديد والصلب بحلوان شبه متوقف عن العمل في الوقت الحالي، وأن التخصصات التي شملتها المدرسة في البداية كانت لأجل تلبية احتياجات المصنع من العمالة المدربة، أما الآن فلا حاجة لمثل هذه التخصصات.

ب-**مدرسة الغزل والنسيج بحلوان:** هي مدرسة من المدارس الملحقة بالمصانع، وهو مصنع الغزل والنسيج أو شركة مصر حلوان للغزل، وتم إنشاؤها عام ١٩٨٢م، من خلال بروتكول تعاون بين وزارة الصناعة تمثلها شركة الغزل ووزارة التربية والتعليم. ووفقًا للقرار الوزاري رقم (٦٠) بتاريخ ١٩٨٢/٩/٦م، والذي نص في المادة الأولى على أن " تنشأ مدرسة ثانوية فنية صناعية للبنين نظام ثلاث سنوات، يكون مقرها مبنى مركز التدريب بشركة مصر/ حلوان للغزل والنسيج بحلوان بالقاهرة، يطلق عليها اسم مدرسة مصر حلوان الثانوية الفنية الصناعية". كما نصت المادة الثانية على أن تضم المدرسة تخصصات: الغزل، والنسيج، ويجوز إنشاء تخصصات جديدة أخرى أو إلغاء تخصصات وفقًا لاحتياجات الشركة، وذلك بقرار من رئيس القطاع للتعليم الفني. ونصت المادة الثالثة على أن" يخضع نظام امتحانات وتقييم الطلاب في امتحانات النقل والامتحانات النهائية للقرار الوزاري رقم (٧١) بتاريخ

١٩٨١/٧/٢٠م بشأن نظم التقييم، وضوابط امتحانات النقل بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية نظام الثلاث سنوات" (٥٣).

وهي الآن مدرسة مشتركة نظام الثلاث سنوات تقع داخل مصنع الغزل بحلوان وتتبع إدارة التبين التعليمية، وتعتمد على طلاب المدارس الإعدادية من التعليم العام فقط، لكن أدخل عليها حديثًا أنها من الممكن أن تقبل طلاب التعليم الإعدادي الأزهري بعد معادلة المجموع، وتحتوي على أربعة تخصصات حاليًا وهي: ميكانيكا الغزل، ميكانيكا النسيج بيكانول، صباغة وطباعة وتجهيز المنسوجات، والملابس الجاهزة. وتتبع هذه المدرسة إدارة التبين التعليمية بحلوان، من حيث تعيين المدرسين وتوفير رواتبهم وتوفير الكتب الدراسية والتدريب اللازم لهم وإعداد الامتحانات، أما المبنى يخص الشركة والورش أيضًا، وهي – أي الشركة – مسئولة عن المدربين االقائمين بالتدريب العملي داخلها، ماعدا قسم الملابس الجاهزة حيث يتم التدريب العملي داخل الورش بالمدرسة، ويقوم به مدربين تابعين ومعينين من قبل وزارة التربية والتعليم.

(٣) بعض التجارب المميزة الحديثة في مجال الشراكة:

أ- مدارس التعليم الثنائي المزدوج:

وهي نمط من أنماط الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية، والتي تمت من خلال شراكة بين الحكومة المصرية متمثلة في وزارة التربية والتعليم من جهة وقطاع العمل والإنتاج من جهة أخرى، والحكومة الألمانية المتمثلة في وكالة التعاون الفني الألماني (GTZ) من جهة ثالثة. ويقوم نظام التعليم والتدريب المهني على أنه تعليم مهني نظامي(مواد نظرية ثقافية وفنية داخل المدرسة) وتدريب عملي داخل المنشآة التدريبية كتحضير مبدئي أساسي لمهنة، وذلك لاكتساب المهارات الفنية والمعارف والكفاءات الضرورية. ويهدف هذا النظام في مجمله إلى " توفير العمالة الفنية

المدربة تدريبا عمليا وعلميا على وسائل الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة المتقدمة، وبما يتماشى مع احتياجات المصانع والمجالات الاقتصادية الأخرى وسوق العمل عموما، مما يتيح فرصة عمل مؤكده للشباب سواء داخل مصر أو خارجها "[٥٤].

ويحدد القرار الوزاري رقم(٦٢) بتاريخ٢٠٠٧/٣/١ في ملحقاته مهام كل طرف من الأطراف المشاركة في التعليم والتدريب المهني المزدوج وهم (وزارة التربية والتعليم- الاتحاد النوعي لجمعيات المستثمرين – الوحدات الاقليمية أو مراكز التنمية البشرية- المنشآت التدريبية- الوكالة الألمانية للتعاون الفني في حينها) [٥٥].

ب- مدرسة مصر الحجاز الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج:

شركة مصر الحجاز هي مجموعة شركات موجودة داخل منطقة العاشر من رمضان بمحافظة الشرقية، متخصصة في صناعة مركبات الفينيل ومواد التعبئة (مواسير مياه وصرف ومشتقاتها، ومواسير وخراطيم كهرباء المنازل، ومنتجات بلاستيكية اخرى)، وقامت الشركة بعمل شراكة مع وزارة التربية والتعليم من خلال إنشاء مدرسة تعليم صناعي داخل الشركة تعمل بنظام التعليم والتدريب المزدوج (نظام الثلاث سنوات)، وفقا للقرار الوزاري رقم (٤١٥) بتاريخ ٢٠١٧/١١/١م [٥٦]. وتضم المدرسة تخصصي(ميكانيكا صيانة وإصلاح، فني تركيبات كهربية)، ويجوز بقرار من وزير التربية والتعليم والتعليم الفني إنشاء مهن جديدة أو إلغاء مهن قائمة، وفقا لاحتياجات سوق العمل وتتبع هذه المدرسة نظام مدارس التعليم الفني للتعليم والتدريب المزدوج(نظام الثلاث سنوات)، في شروط قبول الطلاب، ونظام التقييم، وضوابط الامتحانات. وتتوزع مهام الشراكة بين الطرفين وفقا لما ورد في

بروتكول التعاون الموقع بين وزارة التربية والتعليم وشركة مصر الحجاز [٥٧].

ت- مدرسة الأمل لتصنيع وتجميع السيارات الفنية للتعليم والتدريب المزدوج:

شركة الأمل لتجميع وتصنيع السيارات هي شركة مصرية تقع في منطقة العاشر من رمضان بمحافظة الشرقية متخصصة في تجميع السيارات "لادا" الروسية و"البي واي دي" و"الكينج لونج" الصينية، وقد قامت هذه الشركة بعمل شراكة مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وذلك بإنشاء مدرسة الأمل داخل المصنع وذلك وفقا للقرار الوزاري رقم (٣٤٢) بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٥م[٥٨].

وتضم هذه المدرسة وفقا للقانون تخصصي: سمكرة ودوكو السيارات، وتركيبات ميكانيكية، ويجوز بقرار من وزير التربية والتعليم والتعليم الفني إنشاء مهن جديدة أو إلغاء مهن قائمة، وفقا لاحتياجات سوق العمل. وتتبع هذه المدرسة نظام مدارس التعليم الفني للتعليم والتدريب المزدوج(نظام الثلاث سنوات)، في شروط قبول الطلاب، ونظام التقييم، وضوابط الامتحانات. وتتوزع مهام الشراكة بين الطرفين وفقا لما ورد في بروتكول التعاون الموقع بين وزارة التربية والتعليم وشركة الآمل [٥٩].

ث- أكاديمية السويدي الفنية

بدأت أكاديمية السويدي للتعليم الفنّي عام ٢٠١١ كمدرسة فنية عقب توقيع مبادرة بين مجموعة شركات " السويدي إلكتريك" ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. ووفقًا للقرار الوزاري رقم(٣٤٣) لسنة٢٠١١م، الذي نص على إنشاء هذه المدرسة بنظام التعليم والتدريب المزدوج نظام الثلاث السنوات، وكانت هذه المدرسة تضم وفقًا للقانون تخصصين: فني إنتاج منتجات طاقة(كابلات)، وفني إنتاج طاقة(محولات)، ونصت المادة رقم (٤) في القانون السابق على أن: " يقبل الطلاب بهذه المدرسة وفقًا

لشروط القبول بالمدارس الثانوية الفنية بنظام التعليم والتدريب المزدوج نظام ثلاث سنوات، ويطبق عليها نظم التقييم وضوابط امتحانات النقل والدبلوم بالإضافة للنظم التعليمية والإدارية المطبقة في مدارس التعليم والتدريب المزدوج المعمول بها (٦٠). وتتوزع مهام الشراكة بين الطرفين وفقا لما ورد في بروتكول التعاون الموقع بين وزارة التربية والتعليم وشركة السويدي الكيترك.

ويتضح من خلال العرض السابق للمدارس الملحقة بالمصانع أن هناك نموذجين أساسيين وهما: النموذج الأول الخاص بالمدارس المقامة في فترة الستينات والسبعينات داخل المصانع والشركات الحكومية، مثل: مدرسة الصلب ومدرسة الغزل والنسيج، والنموذج الثاني الخاص بالمدارس المقامة في فترة الثمانينات وما بعدها داخل أو من خلال شراكة مع المصانع والشركات الخاصة، مثل: تجربة مبارك كول، أو مدرسة شركة الأمل للسيارات، أو أكاديمية السويدي الفنية، ويمكن ذكر أهم الاختلافات بين النموذجين السابقين فيما يلي:

- في النموذج الأول كان اقتصاد الدولة اقتصادًا موجهًا، تقوم فيه الدولة بامتلاك كل مؤسسات الإنتاج والخدمات من خلال مؤسسات القطاع العام، أما في النظام الثاني اعتمدت الدولة على نظام اقتصاد السوق الحر من خلال خصخصة أو بيع معظم شركات القطاع العام، وتقلص دور الدولة بشكل كبير جدًا في امتلاك مؤسسات الإنتاج والمؤسسات الخدمية، في مقابل زيادة نفوذ القطاع الخاص في امتلاك أدوات الإنتاج.
- انعكس النمط الاقتصادي للدولة في كلا النموذجين على **المسئولية** الواقعة على كاهل الدولة في إقامة شراكة بين التعليم الصناعي والمؤسسات الإنتاجية، ففي النموذج الأول كانت مسئولية الدولة كاملة في إقامة هذه الشراكة، فكلا الطرفين تمثله الحكومة؛ المدارس والمصانع، فتولت الدولة مسئولية إقامة المصانع والشركات وإقامة المدارس الصناعية التي توفر لها العمالة المطلوبة، والتكفل بكل

متطلبات هذه الشراكة من إدارة وتمويل ومناهج وتدريب عملي، وبذلك كانت الشراكة بين قطاعين حكوميين. أما في النموذج الثاني فأصبحت الدولة تقوم بشراكة جزئية مع القطاع الخاص، من خلال حث وتحفيز رجال الأعمال على إقامة مثل هذه الشراكات في مقابل تحملها- أي الدولة- لبعض مهام هذه الشراكة مثل توفير المناهج وبعض المدرسين، والمشاركة في إدارة المدرسة، وفي المقابل يتحمل القطاع الخاص باقي المهام لقيام مثل هذه الشراكة.

- واختلف أيضًا **نمط التعليم** في كلا النموذجين؛ ففي النموذج الأول كان التعليم الصناعي داخل المصانع والشركات تعليم رسمي، تكفله الدولة وتعممه على معظم المصانع والشركات العاملة في السوق؛ مما أدى إلى اتساع نطاق الفائدة المجتمعية من مثل هذه الشراكات وضمن استمراريتها، مثل تجربة الحديد والصلب والغزل والنسيج، أما في النموذج الثاني فنمط التعليم تطوعي، حيث يتطوع به بعض رجال الأعمال العاملين في السوق والمؤمنين بأهمية مثل هذه الشراكات لكل الأطراف، ثم تساهم الدولة من خلال بعض المهام داخل هذه المدارسن مثل مدرسة شركة الأمل للسيارات، وأكاديمية السويدي الفنية، لكن هذه التجارب نظرًا لأنها تطوعية قد لا تستمر، لمجرد أن يقرر صاحب العمل توقفها دون أية سلطة للدولة في منع توقف مثل هذه المدارس، وهذا ما حدث بالفعل في مدرسة الأمل لصناعة السيارات حيث قرر صاحب الشركة ألا يقبل دفعة جديدة بالمدرسة للعام الجامعي ٢٠١٨/٢٠١٧م وبالفعل لا يوجد بالمدرسة طلاب بالصف الأول للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧.

٣- تخصيص مجلس قومي أو رئاسي للتعليم الفني:

على أن يتكون هذا المجلس من مجموعة من أساتذة التربية والإدارة والاقتصاد والسياسة والتخطيط وممثلين عن أصحاب الأعمال، وأن يقوم هذا المجلس على كل شئون التعليم الفني، من إعداد الخطط، وتطوير المناهج، وتدبير المخصصات المالية

وإدارتها، وظبط التخصصات، ومعرفة متطلبات سوق العمل، وأن يكون تابع لهذا المجلس بنك على غرار بنك الائتمان الزاعي توضع فيه كل المخصصات المالية الخاصة بالتعليم الفني سواء كان من الموازنة العامة أو من المنح أو من مشاركة أصحاب الأعمال أو القروض أو غيرها من مصادر التمويل بحيث يوفر ذلك سهولة وانسيابية في عمليات الإنفاق على التعليم الفني وتنفيذ مشروعاته، وكذلك يقوم هذا المجلس بمتابعة تنفيذ هذه الخطط والسياسات من خلال وزارة التربية والتعليم وملحقاتها.

نتائج واستخلاصات الدراسة:

من خلال العرض السابق والذي تناول بعض التجارب المصرية لمدارس التعليم الثانوي الصناعي الموجودة داخل المصانع، ومن خلال الزيارة الميدانية لمجموعة من المدارس الموجودة داخل المصانع ومقابلة الباحث لمديري بعض المصانع في مناطق(حلوان- السادس من اكتوبر- العاشر من رمضان- كوم أوشيم) يتضح عدة أمور من أهمها:

١. إن فكرة الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي وبين مؤسسات العمل والإنتاج هي فكرة قديمة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ منذ العصور الوسطى ومدرسة العمليات، ثم بعد ذلك العديد من التجارب مثل تجربة كلية محمد سالم سالفة الذكر، وكلها تجارب مصرية قديمة قبل شراكة وكالة التعاون الألمانية وبرنامج التعليم والتدريب المزدوج وغيرها من الشراكات المصرية الأوربية، وأن تاريخ التعليم المصري زاخر بالتجارب الناجحة في مجال الشراكة وهذه التجارب مجربة، أتت ثمارها في حينها، وممن الممكن إحياؤها مرة أخرى للنهوض بالتعليم الصناعي في مصر، وكذلك تنمية الصناعة المصرية.

٢. يلاحظ أن معظم هذه التجارب تتسم بعدم الاستمرارية، إما لعدم وجود إرادة سياسية تدفع في هذا الاتجاه؛ فتم تأميم بعضها ثم توقف بعد ذلك، مثل ما حدث مع تجربة محمد سالم وغيرها، أو لأن الموضوع برمته عبارة عن منحة أجنبية تنتهي التجربة بانتهاء المنحة دون خطة بديلة من الحكومة لضمان استمرارية التجربة، مثل ما حدث في تجربة التعليم التبادلي، أو لتعثر الاقتصاد والمصانع والمشاريع القومية وضعف القطاع الصناعي وقطاع الاستثمار فتضعف المدارس وتتغير أهدافها أو تعطل، ويتضح ذلك من خلال تجربة المدارس الملحقة بالمصانع، فمصنع الحديد والصلب الذي كان رمزًا للمشاريع القومية العملاقة، والذي أقام الخبراء الألمان والروس في أرض حلوان ليعملوا في هذا المصنع في الخمسينيات من القرن العشرين؛ هُمش بل يكاد لا يرى فيه إلا أطلال، تدل على عظمة ماضيه وضياع حاضره لصالح حفنة من رجال الأعمال أصحاب المصانع المنافسة، وكذلك مصنع العزل والنسيج بحلوان والذي ذاع صيته في الشرق الأوسط كله، وأصبح الآن طاقة معطلة لا يكاد يُرى فيه أيضًا إلا أطلال، تعبر عن عمق الماضي، كل ذلك انعكس على المدارس الملحقة بهذه المصانع؛ فبعد أن كان الطالب الخريج الذي يرفض العمل في المصنع بعد التخرج يعاقب ماديًا وقانونيًا، أصبح الآن يعاقب من يسأل عن حقه في العمل بعد التخرج.

٣. أن القانون المصري الذي ينظم التعليم الثانوي الصناعي، وعلى الرغم من قدمه فهو من عام ١٩٨١م إلا أنه حدد ثلاث مجالات للشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية والمجتمع المحلي، وهي مجالات: الإدارة، والتمويل، والتدريب العملي، إلا أن هذه الشراكة إلي يومنا هذا مازالت حبرا على ورق وكما ذكرت العديد من الدراسات التي تم ذكرها، فإين أصحاب الأعمال الذين يشاركون في وضع خطة التعليم الصناعي بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل، بل وأين رجال الأعمال وأصحاب

الشركات من مجلس إدارة المدارس الصناعية، وأين هم من المشاركة في تدريب طلاب هذا النوع من التعليم بما يتلائم مع التقنيات الحديثة وبما يتلائم مع ما هو موجود داخل المصانع والشركات من الآت، بل وأين هم فعليا من المساهمة في تمويل التعليم الثانوي الصناعي من حيث إنشاء المباني، أو تجهيز الورش أو حتى من الاستفادة من إمكانات المدارس في إعادة تدريب العمال الموجودين داخل هذه المصانع والشركات، كما إجاز ذلك قانون التعليم رقم (١٣٩).

٤. ان التغير في النمط الاقتصادي المصري خلال العصر الحديث، وما نتج عنه من وجود ثلاثية الشركات العامة وشركات قطاع الأعمال والشركات الخاصة، كل ذلك أثر على اهتمام الدولة بالتعليم عامة والتعليم الفني خاصة، كما اثر على إقامة شراكات بين المدارس الفنية والمؤسسات الإنتاجية، كما أثر أيضا على تكوين خريجي المدارس الفنية ومدى الطلب عليه، وهذه التحديات ايضا حددت اتجاه الشراكة هل هي رسمية من قبل الدولة ومؤسساتها الإنتاجية أم إنها خاصة تطوعية من قبل رجال الأعمال.

٥. يعاني التعليم الفني في مصر بصفة عامة، والتعليم الثانوي الصناعي بصفة خاصة من العديد من المشكلات المتعلقة بكل جوانب العملية التعليمية من معلم ومنهج وتدريب عملي وإدارة وغيرها من الأمور، ولابد من وجود شراكة حقيقية مع المؤسسات الإنتاجية للنهوض بهذا النوع من التعليم من جانب، والنهوض بالصناعة والاقتصاد المصري من جانب أخر، لكن الوضع الحالي للتعليم الصناعي يحمل مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق مثل هذه الشراكة، والتي لابد من اخذها في الاعتبار عند وضع التصور المقترح، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي:

- وجود فجوة بين مناهج التعليم الثانوي الصناعي ومتطلبات العمل بمؤسسات الإنتاج.
- تدني مستوى خريجي التعليم الثانوي الصناعي.
- غموض بعض التشريعات المنظمة للشراكة بين المدارس الصناعية ومؤسسات الإنتاج.
- حداثة الأجهزة والمعدات الموجودة في سوق العمل عن التي يتدرب عليها طلاب التعليم الصناعي بالمدارس.
- التخصصات الموجودة بمدارس التعليم الثانوي الصناعي لا تلبي احتياجات المجتمع المحلي التنموية.
- اعتماد الاقتصاد المصري على الاستيراد بشكل كبير.
- النظرة الدونية لمعلم التعليم الفني من قبل المجتمع مقارنة بمعلم التعليم العام.
- ضعف الدافعية لدى بعض أصحاب المؤسسات الإنتاجية لعمل شراكات مع مدارس التعليم الصناعي.
- ضعف الامتيازات التي تقدمها الدولة للمؤسسات التي تقيم شراكة مع التعليم الصناعي.
- قلة المدارس الصناعية في بعض المحافظات الصناعية.

٦. نجد أنه حتى في التجارب الحديثة نسبيا في مجال الشراكة مثل تجربة التعليم والتدريب المزدوج تعاني العديد من المشكلات مثل: اختلاف مستوى التدريب من مؤسسة إلى أخرى، نتيجة عدم وجود معيار عام محدد للعملية التدريبية على مستوى كل المصانع والمؤسسات التدريبية، ضعف التجهيزات والبنية

التدريبية بالمدارس نتيجة انخفاض تكلفة الطالب[٦١].بعض الطلاب لايجدون مكان للتدريب وبالتالي تقتصر الدراسة على المدرسة فقط، وأيام التدريب يقضيها الطالب في المنزل، وضعف إشراف بعض الإدارات على التدريب العملي في المصانع والشركات، وتحول الطلاب للعمل لخدمة صاحب المؤسسة لا للتدريب من خلال أعمال العتالة وغيرها[٦٢].

٧. أن التجارب المصرية في مجال الشراكة بين التعليم الصناعي والمؤسسات الإنتاجية تفتقر إلى فكرة مدرسة أو معهد مؤسسة الإنتاج، أي أن يقوم المصنع أو الشركة بإنشاء مؤسسة تعليمية تدريبية سواء كانت هذه المؤسسة مدرسة أو معهد، يتولى أمورها من الألف إلى الياء إدارة وتمويلا وتدريبا عمليا، ولا مانع أن يكون ذلك تحت رقابة الدولة، ولأن هذا يدفع رجال الأعمال وأصحاب هذه المؤسسات إلى الاهتمام بهؤلاء الخريجين بل ويجبرهم على تعينهم في المصنع أو الشركة فهذا الخريج حمله الكثير من الأعباء المادية والإدارية، بل وإن جاز لنا أن نقول أنه " صنع على عينه "، كل ذلك يدفع صاحب العمل للأهتمام بالخريج إعدادا وتوظيفا، ويقلل من على كاهل الدولة الكثير من أعباء الإنفاق على التعليم، إضافة إلى أعباء التعيين الملقاه على عاتق الدولة، ناهيك عن النمو الصناعي الذي تشهده هذه المصانع والشركات نظرا لاعتمادها على خريج أعدته وفقا للكفايات اللازمة للعمل بها ولمواكبة أسواق العمل المحلية والعالمية، إضافة إلى ارتفاع مستوى هذا الخريج علميا واقتصاديا واجتماعيا، بل وفوق ذلك كله نفسيا بإحساسه بقيمته في المجتمع وكونه فردا منتجا ومبدعا.

٨. إن من أكبر التحديات التي تواجه التجارب السابقة خاصة الحديث منها، هو ندرة الامتيازات التي تقدمها الدولة لأصحاب المؤسسات الصناعية التي تقيم مثل هذه المدارس وتتحمل كل تبعاتها، مما دفع البعض مثل مدرسة الأمل

للسيارات إلى التوقف عن قبول دفعات جديدة، ودفع مجوعة شركات السويسرية للملابس والغزل والنسيج إلى غلق اكاديميتها والاكتفاء بما هو أوفر إن جاز التعبير من خلال الاعتماد على وحدات تيسير الانتقال إلى سوق العمل الموجودة داخل مدارس التعليم الصناعي ببعض المحافظات، والتي تأتي للمصنع بالطلاب ليتدربوا بمقابل في فترة الصيف ثم يعملون بعد التخرج وذلك من خلال عقود موقعة بين المصنع وولي أمر الطالب.

٩. إن من الآليات التي اقترحها بعض مديري هذه المصانع وايضا مديري المدارس الموجودة بها لضمان تفعيل واستمرارية مثل هذه التجارب الممتازة ن وجهة نظرهم، أن تقوم كل مجموعة من المصانع والتي تعمل في نفس المجال(تصنيع السيارات مثلا) بإقامة مدرسة داخل كل منطقة صناعية تضم التخصصات المطلوبة لهذه المصانع، وأن يتحمل أصحاب هذه المصانع كل على حسب حجم استثماراته جميع تكاليف إنشاء وتشغيل هذه المدارس وتوفير التدريب العملي داخل المصانع وتوفير فرص عمل للخريجين داخل هذه المصانع، على أن تقدم لهم الدولة بعض الامتيازات التشجيعية مثل تخفيض الضرائب المفروضة على هذه المصانع، أو توفير الخدمات الأساسية(مياه– غاز– كهرباء) بصورة مدعمة أو مجانية.

المراجع

علاء محمد حسونة: **التعليم والعمل**، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ص٢٣-٢٤.

راضي عبد المجيد طه (٢٠١٤):- **التمويل والشراكة في تطوير التعليم في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصر**ة، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ١٠١.

رسمي عبد الملك رستم وآخرون (٢٠٠٣):- " **تفعيل دور الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية وسلطات المحافظات في إدارة التعليم**"، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.

جورجيت دميان جورج (٢٠٠٤):- " المشاركة المجتمعية مطلب أساسي لمواجهة بعض قضايا التعليم بين أصالة الماضي وواقع الحاضر " آفاق الإصلاح التربوي في مصر، **المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية وجامعة المنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة**، كلية التربية – جامعة المنصورة ٣-٢ اكتوبر ٢٠٠٤.

محمد توفيق سلام (٢٠٠٥):- " المشاركة المجتمعية لدعم وتطوير التعليم في مصر " دراسة تحليلية، المشاركة وتطوير التعليم في مجتمع المعرفة رؤى مستقبلية، **المؤتمر العلمي السادس للمركز** ٩-١٠ يوليو ٢٠٠٥، الجزء الأول،المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.

رنده عبد المنعم السيد حامد الموجي (٢٠٠٦):- " الجهود الشعبية في تمويل التعليم بمحافظة الدقهلية: دراسة تقويمية "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة المنصورة.

حسنية حسين عبد الرحمن (٢٠٠٨):- " تطوير التعليم الفني الصناعي وربطه بسوق العمل في جمهورية مصر العربية دراسة مقارنة " **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة الفيوم.

أسماء مراد صالح مراد (٢٠١٧):- " متطلبات بناء الشراكة المجتمعية لربط المدارس الثانوية الصناعية بسوق العمل "، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة.

9- Mustapha, R. (1999) The Role of Vocational and Technical Education in the Industrialization of Malaysia as Perceived by Educators and Employers**, Ph.D.,** Purdue University.

Shi, Z. (2000): Central Planning and Local Markets Secondary Vocational Education Reform in China**, Ph.D**. Boston University School of Education, U.S.A

Shieh,C. (2003): The Study of the Role and Effects of Vocational Education on the Local Economic and Social Development in China, Ross College of Education and Human Services**, Ph.D**., Lynn University Boca Raton, Florida, U.S.A.

Lauer, C. (2005): Education and Labour Markets Outcomes " A French-German Comparison", **European Economic Research (ZEW),vol.30**, Mannheim, Germany.

Maureen S. Murray and others (2010): The Nature of The Liaison in Developing and Sustaining Successful Business Partnerships with High Schools**, Ph.D.**, University of Massachusetts Lowell, United States.

Thomes , N. J. (2012): Creating employable graduates in career and technical education:

Defining the partnership between business and the community college,**Ph.D.**, Iowa State University, United States

Record, V. N. (2012): The Development and Implementation of Successful School-Community Partnerships in Public Elementary Education, **Ph.D.**, University of Laverne, Laverne, California

Dachelet, D. J. (2014): Exploring the Role College Presidents Play in Forming Higher Education-Industry Partnerships: A Qualitative Case Study, **Ph.D.**, North central University, and Prescott Valley, Arizona.

- وزارة التربية والتعليم، **قانون التعليم رقم (١٣٩)** لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨، مطبعة وزارة التربية والتعليم، ١٩٨٨.

- محمد شكري وزير واخرون (٢٠٠٣): " اليات الربط بين التعليم الصناعي واحتياجات سوق العمل بالمدن الصناعية الجديدة " دراسة حالة على مدينة العاشر من رمضان، **مجلة التربية العدد (١١٥)**، القاهرة، كلية التربية – جامعة الازهر يناير ٢٠٠٣.

- عبد الله بيومي واخرون (٢٠٠٤):- " **تقويم التعليم والتدريب المزدوج بالتعليم الثانوي الفني في مصر " دراسة حالة لمشروع مبارك كول**"، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

- حسنية حسين عبد الرحمن (٢٠٠٨):- " تطوير التعليم الفني الصناعي وربطه بسوق العمل في جمهورية مصر العربية دراسة مقارنة "، **مرجع سابق**.

- عبد الكريم محمد أحمد حسين (٢٠٠٨):- " تطوير الإدارة المدرسية بالتعليم الفني بمصر في ضوء الشراكة المجتمعية المحلية والدولية "، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، كلية التربية، جامعة حلوان.

- شامية جمال سيد على (٢٠١٢):- " متطلبات بناء الشراكة المجتمعية لربط المدارس الثانوية الصناعية بسوق العمل "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

- أسماء مراد صالح مراد (٢٠١٧):- " متطلبات بناء الشراكة المجتمعية لربط المدارس الثانوية الصناعية بسوق العمل "، **مرجع سابق**.

- القرآن الكريم: سورة طه:- الأية (٣٢).

- محمد علي الصابوني (٢٠١٢):- صفوة التفاسير، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ط١٠، ص٢١٣.

- احمد مختار عمر(٢٠٠٨):- معجم اللغة العربية المعاصر، المجلد الثاني، عالم الكتب، القاهرة، ص١١٩٥.

27- Merriam–Webster's online dictionary retrieved form: http//www.Merriam–webster's.com/ dictionary/partnership (10-5-2014)

28- Charles Edward Backes: **Identification of Activities that are Approprlate Parts of a Partnership between Secondary Technology Education Programs and Business and Industry**, Ph.D., Graduate Faculty of the Louisiana State University and Agricultural and Mechanical College. P.13-17.

Douglas, R. Benoit (1995)**,** a Study of Vocational/Technological Tranining Partnerships between Community Colleges and the Business/industry Community**, Ph.D.,** Arizona State University, p.32-34.

مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار(ديسمبر ٢٠١١): رصد التجارب الناجحة في مشاركة أصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني في مصر، مرجع سابق، ص ٤٠.

شامية جمال سيد على(٢٠١٢):- متطلبات بناء الشراكة المجتمعية لربط المدارس الثانوية الصناعية بسوق العمل، مرجع سابق، ص٧١.

احمد الرفاعي بهجت، السيد محمد ناس (٢٠٠٦):- دراسات في تمويل التعليم والتنمية البشرية، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ص٨٧.

السيد على اسماعيل ابراهيم (٢٠١٣):- التخطيط الاستراتيجي لجامعة قناة السويس لتفعيل الشراكة مع المؤسسات الانتاجية، مرجع سابق، ص٨٦-٨٧.

اكرم محمد محمود(٢٠١٠):- التخطيط لتطوير سياسة التعليم كمدخل لتحقيق التنمية البشرية، مرجع سابق، ص١٠٧.

سعيد طه محمود، سعيد محمود مرسي(سبتمبر٢٠٠٥):- الشراكة التربوية بين الاسرة والمدرسة مدخل جديد لتطوير التعليم الابتدائي، مرجع سابق، ص١٩٣.

محمود عبد المنعم المرسي (٢٠٠٣):- تصور مقترح لتطوير التعليم الثانوي الفني الصناعي المصري في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، المؤتمر العلمي السنوي مناهج التعليم العام بين الواقع ومتطلبات الالفية الثالثة في الفترة من ٢٥-٢٦ مارس ٢٠٠٣ م - المجلد الأول - كلية التربية جامعة المنصورة، ص٢٥١.

طه عبد العليم (٢٠١٥): الرأسمالية والديمقراطية في مصر، مجلة الديمقراطية(وكالة الأهرام)، مج ١٥، ع ٥٩، ص ٨٨.

محمد عبد الحميد ابراهيم(٢٠١٤): الاقتصاد السياسي للتنمية في مصر(١٩٧٥-٢٠١٠) وانعكاساتها على سياسات التشغيل مع إشارة خاصة لتشغيل الشباب: رؤية سوسيولوجية، مجلة كلية الأداب، جامعة القاهرة، مج ٧٤،ج١،ص ٢١٣.

طه عبد العليم (٢٠١٥): الرأسمالية والديمقراطية في مصر، مرجع سابق، ص ٨٩.

محمد عبد الحميد ابراهيم(٢٠١٤): الاقتصاد السياسي للتنمية في مصر(١٩٧٥-٢٠١٠) وانعكاساتها على سياسات التشغيل مع إشارة خاصة لتشغيل الشباب: رؤية سوسيولوجية، مرجع سابق، ص ص ٢١٥-٢١٧.

ايمان جمال محمد (٢٠١٧): التحول السياسي والنمو الاقتصادي مع الإشارة لمصر، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مج٤١، ع٢، القاهرة، ص ١٧٩.

محمد عبد الحميد ابراهيم(٢٠١٤): الاقتصاد السياسي للتنمية في مصر(١٩٧٥-٢٠١٠) وانعكاساتها على سياسات التشغيل مع إشارة خاصة لتشغيل الشباب: رؤية سوسيولوجية، مرجع سابق، ص ص ٢٢١-٢٢٢.

قانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١، بشأن شركات لقطاع الأعمال العام، ١٩ يونيه ١٩٩١م.

عادل محمد محمد عبد الرحمن(٢٠٠٤): عملية خصخصة شركات القطاع العام وانعكاساتها على الاستقرار السياسي مع التطبيق على بعض الصفات في التجربة المصرية، المؤتمر السنوي التاسع " إدارة أزمة البطالة وتشغيل الخريجين"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، في الفترة من ٤-٥ ديسمبر، ص ص ٢٤٧-٢٤٨.

المرجع السابق، ص ص ٢٦٤- ٢٦٧.

لوريتا نابوليوني، ترجمة لبنى حامد عامر (٢٠١٠)، الاقتصاد العالمي الخفي، الدار العربية للعلوم ناشرون، عين التينة، سوريا، ص ص ١٦-١٧.

دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٤)، المادة (٢٠)، ص ١١، تاريخ الدخول (٢٠١٩/٢/٥)، متاح في:

http://www.sis.gov.eg/section/10/7482?lang=ar

وزارة التربية والتعليم، قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨، مرجع سابق.

وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (١٩) بتاريخ ٢٠٠٥/١/٢٦، بشان تشكيل لجنة عليا لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني،، مطبعة وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٥.

انظر كل من: عبد الرحيم يوسف احمد الجمل (٢٠١٤):- **موسوعة أعلام وشخصيات الفيوم**، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، ص ٢٨٥، محافظة الفيوم، هيئة تنشيط السياحة (ب.ت):- شخصيات فيومية، مطبعة الشروق، الفيوم، ص ٩٠.

وزارة التربية والتعليم، قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الدولة للتعليم والبحث العلمي رقم (١٤٢) بتاريخ ١٩٧٩/١١/١١ م، بإنشاء المدرسة الثانوية الصناعية المعدنية نظام الثلاث سنوات، مواد (١-٥)، الوقائع المصرية، العدد (٢٥٥).

وزارة التربية والتعليم، قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الدولة للتعليم والبحث العلمي رقم (١٤٣) بتاريخ ١٩٧٩/١١/١١ م، بإنشاء

مدرسة الحديد والصلب التجريبية الفنية الصناعية (نظام الخمس سنوات)، مواد (١-٥)، الوقائع المصرية، العدد (٢٥٥).

وزارة التربية والتعليم، قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الدولة للتعليم والبحث العلمي رقم (٦٠) بتاريخ ١٩٨٢/٩/٦ م.

وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (٦٢) بتاريخ ١/٣/ ٢٠٠٧، بشأن القواعد والاجراءات والضوابط ونظم التقويم والتدريب المهني المزدوج نظام السنوات الثلاث (جميع المهن)، مرجع سابق، المادة الثانية، ص ٢.

المرجع السابق، ص٣.

وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (٤١٥)، بشأن إنشاء مدرسة مصر الحجاز الثانوية الفنية للتعلييم والتدريب المزدوج (نظام الثلاث سنوات) التابعة لمديرية التربية والتعليم بمحافظة الشرقية، مادة (١،٢)، بتاريخ ٢٠١٧/١١/١م.

الإدارة العامة للتعليم الفني بمديرية التربية والتعليم بمحافظة الشرقية (٢٠١٧): اتفاقية تعاون مشترك بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وشركة مصر الحجاز بشأن إنشاء مدرسة مصر الحجاز الثانوية الفنية للتعلييم والتدريب المزدوج (نظام الثلاث سنوات).

وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (٣٤٢)، بشأن إنشاء مدرسة الأمل لتصنيع وتجميع السيارات الفنية للتعليم والتدريب المزدوج (نظام الثلاث سنوات) التابعة لمديرية التربية والتعليم بمحافظة الشرقية، بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٥م.

الإدارة العامة للتعليم الفني بمديرية التربية والتعليم بمحافظة الشرقية(٢٠١١): اتفاقية تعاون مشترك بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وشركة الأمل

بشأن إنشاء مدرسة الأمل الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج (نظام الثلاث سنوات).

وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (٣٤٣)، بشأن إنشاء مدرسة السويدي إليكتريك الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج (نظام الثلاث سنوات) بمدينة العاشر من رمضان التابعة لمديرية التربية والتعليم بمحافظة الشرقية، بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٥.

طارق مصطفى محمد (٢٠٠٨)، العائد الاقتصادي من مدارس مبارك – كول "دراسة تقومية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – جامعة الفيوم، ص ١١٤.

فاطمة محمد السيد، ومنى محمود عبد اللطيف، المؤتمر العلمي الخامس " التربية العربية وتحديات المستقبل"، بعض مشكلات التعليم الثانوي الصناعي المزدوج مشروع مبارك كول في جمهورية مصر العربية والتغلب عليها في ضوء الخبرة الألمانية، مرجع سابق، ص ص٢٤٢-٢٤٤.